أعضائي وأنا لا أجد ألم ذلك فاحتسبه

ثم دخل رجال أنكرهم عروة ، فقال : ما هولاء ؟ قالوا : يُعسكونك ، فان الألم ربما عَزَبَ معه الصبر . قال أرجو أن أكفيكم ذلك من نفسي !

قال الشيخ : فانظر أيها الضعيف الذي يريد قتل نفسه كيف صَنع عروة ، وكيف استقبل البلاء ، وكيف صبر ، وكيف احتمل . إنه انصرف بحسه إلى النفس فانبسطت روحه عليه ، وأخذ يكبر ويهلل ليبقى مع روحه وحدها ، وخرج من دنيا ظاهره إلى دنيا باطنه ، وغمرت حواسه وأعصابه بالنور الآلهي من معنى التكبير والتهليل ، فقطع القاطعُ كعبه بالسكين وهو لا يلتفت ، حتى إذا بلغ العظم وضع عليها المنشار ونشرها وعروة في التكبير والتهليل . ثم جيء بالزيت مغلياً في مغارف الحديد فَسُمَّ به مكانُ القطع ، فَغُشِيَ على عروةَ ساعة ثم أفاق وهو يمسح العرق عن وجهه ، ولم يسمع منه في كل هذه الآلام الماحقة أنةٌ ولا آهةٌ ، ولم يقل قبلها ولا بعدها ولا بين ذلك : « جاء ما لا صبرَ عليه ؟ »

* * *

قال المسيب : وأرهف بأسُ الرجلِ الضعيف وقوى جأشه وانبعثت فيه الروحُ إلى عمر جديد ، ونشأ له اليقين من عقله الروحانيّ وعرف أن ما لا يمكن أن يدرك ، يمكن أن يترك

وجاء هذا العقل الروحاني فمرّ بالمنشار على اليأس الذي كان في نفسه فقطعه ، فما راعنا إلا أن وثب الرجل قائماً يقول : الله أكبر من الدنيا ، الله أكبر من الدنيا !

ثم أكب على يد الشيخ وهو يقول : صدقت ؛ « إنْ كلُّ ذلك إلا كما ترى قبضةٌ من التراب تتكبر ، وقد نسيتْ أنه سيأتي من يكنسها »[1]

* * *

ماذا يصنع الانسان إذا غلط في مسئلة من مسائل الدنيا إلا أن يتحرّى الصواب ويجتهد في الرجوع اليه ويصبر على ماينالـه في ذلك ؟ وماذا يصنع الانسان إذا غلطت فيه مسئلة ... ... ... ؟

( طنطا ) مصطفى صادق الرافعي

(١) سنتم القول في الانتحار إن شاء الله في المقال التالي

عصر الخفاء في مصر الاسلامية

# ٤ ـ الحاكم بأمر الله

## للأستاذ محمد عبد الله عنان

والآن ماذا نستطيع أن نقرأ في هذا الثبت الدموي الحافل من خواص الحاكم وصفاته ؟ لقد كانت هذه الجرائم المثيرة بلاريب عنوان اجتراء مروع على الشر ، وشغف واضح بالسفك واحتقار بين للحياة البشرية ؛ ولكنها لم تكن نزعة دموية فقط ، ولم تكن بالأخص دون غاية . كان الارهاب في نظر الحاكم وسيلة للحكم ، وكان القتل المنظم دعامة هذا الارهاب الشامل ؛ فاذا زعيم أو رجل من رجال الدولة وصل إلى مدى خطر من السلطان والنفوذ ، فان القتل أنجع وسيلة لسحقه وسحق نفوذه ؛ وإذا بدرت من فريق من الناس بادرة تذمر أو تمرد على أمر من الأوامر أو قانون من القوانين ، فان إزهاق عدد منهم يكفل عودهم إلى السكينة والخشوع . وكانت هذه السياسة الدموية تحيط عرش الحاكم بسياج منيع من الرهبة ، وتخمد الأطماع المتوثبة في مهدها ، وتنذر الزعماء ورجال الدولة بالخضوع المطلق لهذا الفتى الجريء . ولقد كان القتل دائماً وسيلة الطغاة الى تأييد سلطانهم ، وكان الحاكم طاغية قوي النفس والشكيمة . وقد كانت الأهواء والفورات العنيفة التي تجيش بها نفس الحاكم تمد هذه السياسة الدموية بروح من الاسراف والقسوة ، ولكنها كانت في نظره قبل كل شيء وسيلة من وسائل الحكم ، وكان لها بلاريب أكبر الأثر في توطيد سلطة الحاكم ، وسحق عناصر الخروج والثورة التي تتربص عادة بأمثاله الطغاة المسرفين

هذا ويفسر لنا بعض المؤرخين المسلمين إسراف الحاكم في القتل بأنه كان تقرباً منه « لزحل وطالعه المريخ » ، وقد كان الحاكم شغوفاً بالفلك ورصد النجوم كما سنرى[1] ، ولكنا لا نستطيع أن نسيغ هذا الرأي من الوجهة التاريخية ، فليس في

(١) هذا هو قول قزاوغلي في مرآة الزمان ( النجوم الزاهرة ص ١٧٧ )

سيرة الحاكم رغم شـــذوذه ، وتباين معتقداته وشغفه بالخفاء ، ما يدل على أنه كان يأخذ بمثل هذه الرسوم الوثنية المثيرة

— ٦ —

كان شغف الحاكم بالليل من أظهر خواص هـذه المرحلة الأولى من حكمه . كان الحاكم يعقد مجالسه ليلاً ، ويواصل الركوب كل ليلة ، وينفق شطراً كبيراً من الليل فى جوب الشوارع والأزقة ( سنة ٣٩١ هـ ) ، وكانت القاهرة تبدو فى هذه الفترة بالليل ، كأنها شعلة مضيئة ؛ وتجرى جميع المعاملات بالليل ، وتختلط حياة الجد بحياة اللهو والقصف ، فتسطع الميادين والمنتديات بالوقود والزينات ، وتغص بصنوف اللهو والمرح . فلما خرج الناس فى ذلك عن الحد ، وبالغوا فى اللهو والاسراف والزينة ، منع الحاكم النساء من الخروج ليلاً لكى تخف عوامل الفتنة والغواية ، ثم أمر بمنع الرجال من ارتياد الحوانيت والمقاهى ، وعاد الظلام يخيم على القاهرة بالليل ؛ وشغف الحاكم بالليل وظلماته من غريب أطواره ونزعاته ، حتى لقد لبث مدى حين يؤثر الجلوس فى الظلام [1] بيد أنه يتم فى نظرنا عن روح فلسفى يزيد فى غموض نفسه

ولم يمض عامان أو ثلاثة حتى عمد الحاكم الى إصدار طائفة من الأوامر والقوانين المدهشة التى لم يسمع بمثلها من قبل فى أى مجتمع اسلامى . وكانت هذه المراسيم دينية واجتماعية ، وكان مما يزيد فى غرابتها وغموض بواعثها أنها كانت تصدر ثم تمحى بعد قليل وتستبدل بعكسها ، ثم يعاد صدورها وهكذا . وقد اتخذ المؤرخون المسلمون على كر العصور هـذه المراسيم حجة للحكم على الحاكم وعصره بأقسى الأحكام ، واكتفوا فى تعليلها بنظرية بسيطة ، هى أن الحاكم كان ذهناً مضطرباً لا يصدر عن روية أو حكمة ، ولم تكن هذه الأوامر والاجراءات الشاذة سوى نزعات مخبول لا يستقيم له منطق أو غاية . ويحسن قبل أن نناقش هذا الرأى أن نستعرض هذه المراسيم أولاً ، وأن نحاول أن نتفهمها ، وأن نستقصى بواعثها على ضوء الظروف التى كان يجوزها المجتمع يومئذ

ونبدأ بالمراسيم الاجتماعية . فى سنة ٣٩٥ هـ ، صـدرت أول طائفة من هذه القوانين المدهشة ، فمنع الناس من أكل الملوخية والترمس والجرجير والتوكلية والدلينس ، وحرم ذبح الأبقار السليمة إلا فى أيام الأضحية ، وحرم بيع الفقاع وعمله البتة وحرم صيد السمك الذى لا قشر له وكذلك بيعه ؛ وحرم دخول الحمام بلا مئزر ؛ وحرم على النساء أن يكشفن وجوههن فى الطريق ، أو خلف الجنائز ، وحرم عليهن التزين والتبرج ؛ وشدد الحاكم فى تنفيذ هـذه الأوامر ، وعوقب كثيرون من المخالفين بالجلد والتشهير والأعدام . ثم حرم على الناس أن يخرجوا من منازلهم إلى الطرقات بعد الغروب ، وأن يزاولوا البيع والشراء بالليل ، فخلت الطرق من المارة ، وأقفرت الشوارع والميادين بالليل ، وغدت القاهرة كالمدينة المحصورة ؛ وحرم شرب الخمر من نبيذ وغيره ، وكسرت أوانى الخمور وأريقت فى كل مكان ، وأمر بتتبع الكلاب وقتلها أينما وجدت ، فطوردت فى كل مكان وأعدمت حتى خلت منها كل الطرق والدور [2] ؛ وفى هذا العام أيضاً حرم على كل من يركب مع المكاريين أن يدخل راكباً من باب القاهرة ، وحرم ذلك على المكاريين أنفسهم ، وحظر على التجار والباعة أن يجلسوا على باب الزهومة (من أبواب القصر) ، وألا يمشى أحد بحذاء القصر ، ثم أعفى المكارية بعد ذلك من الأمر وصدر لهم أمان خاص [3]

وهكذا اضطربت أوضاع الحياة الاجتماعية المصرية ، واستمر تطبيق القوانين والأوامر الجديدة على أشده . وفى سنة ٣٩٨ هـ صدرت عدة مراسيم جديدة ؛ فمنع الناس من التظاهر بالغناء ، ومن ركوب البحر للتفرج ، وذلك لمناسبة نقص النيل فى هذا العام ؛ وشدد فى منع بيع الخمور ؛ ثم صدر مرسوم بمنع الناس كافة من الخروج قبل الفجر وبعد العشاء ، فزادت المعاملات اضطرابا واشتد الأمر على الكافة ، وسرى اليهم الخوف والجزع ، واشتد الغلاء ، وتفاقمت الحال بظهور الوباء ، وعصف المرض والموت ، وعز القوت والدواء . وفى سنة أربعمائة صدرت أوامر جديدة بالتشديد فى حظر الخمور وبيعها ؛ ومنع ركوب المراكب فى الخليج ، وسدت أبواب القاهرة التى تلى الخليج وأبواب الدور والطاقات المطلة عليه [4] وعوقب الكثيرون من أجل إحراز

(١) ابن قزأوغلى فى مرآة الزمان (راجع النجوم الزاهرة ٤ ص ١٧٦)

(١) ابن خلكان ج ٢ ص ١٦٦ — المقريزى ج ٤ ص ٦٩ و ٧٠

(٢) المسبحى فى حوادث سنة ٣٩٥ ونقله المقريزى — ج ٣ ص ٤٤

(٣) المقريزى عن المسبحى — ج ٣ ص ٣٨

الفقاع والملوخية والسمك الذى لا قشر له ومن أجل بيع النبيذ وإحرازه ، وكانت العقوبة تصل فى أحيان كثيرة الى الاعدام . وفى سنة اثنتين وأربعمائة منع النســاء من زيارة القبور ، فلم ير فى الأعياد بالمقابر امرأة واحــدة ، وحُظر الاجتماع على شاطئ النيل للتفرج ؛ وحرم لعب الشطرنج وعوقب المخالفون بالجلد ؛ وحظر بيع الزبيب واستيراده ، وأحرق جميع ما كان موجوداً منه ، وحظر بيع العنب إلا أربعة أرطال فما دونها حتى لايستعمل فى صنع النبيــذ ، وحظر عصره وأتلف كثير منه وأغرق فى النيل أو دبس فى الطرقات ، وسُير المأمورون الى الجيزة ، وكانت يومئذ عامرة بحدائق الكروم فأتلفوا كرومها ، وصودر ما كان فى معاصرها ومخازنها من جرار العسل ، وكسرت وأريقت فى النيل ، وحدث مثل ذلك فى سائر الجهات [1]

وفى سنة اربع وأربعمائة صدر مرسوم بتحريم صناعة التنجيم والكلام فيها ، وأن ينفى المنجمون من سائر المملكة ، فاستغاث المنجمون بالقاضى الأكبر مالك بن سعيد الفارقى ، فعقد لهم التوبة من هذه الصناعة ، وأعفوا من قرار النفى ؛ وحدث مثل ذلك للمغنين والمطربين ، فهجروا الغناء وأعفوا من المطاردة ؛ وشدد فى قتل الكلاب مرة أخرى . وفى شعبان من هذه السنة ذهب الحاكم فى معاملة النساء إلى ذروة القسوة والشدة ، فأصدر مرسومه الشهير بمنعهن من مغادرة دورهن والخروج إلى الطرقات بالليل والنهار ، ومنعهن من دخول الحمامات العامة ، ومنع الأساكفة من عمل خفافهن ، فاختفى النساء من المجتمع المصرى ، وساده الانقباض والوحشة ، وأغلقت المتاجر التى تبيع السلع النسوية ، وساد الذعر بين النساء ، ولزمن دورهن فى روعة وخشوع ، وعوقب كثير من المخالفات بالموت ؛ واشتد الأمر بنساء الكافة اللائى ليس لهن من يقوم بأمرهن واستثنى بأولى الأمر ، فأمر الباعة أن يحملوا السلع والأطعمة وكل ما يباع فى الأسواق إلى الدروب ، ويبيعوه للنساء فى منازلهن ، وأن يحمل الباعة أداة كالمغرفة لها ساعد طويل يمد الى المرأة وهى من وراء الباب وفيه ماتشتريه ، فتتناوله وتضع مكانه الثمن ، ولايسمح لها مطلقاً أن تبدو من وراء الباب [2] وعانى النساء هذه الشدة زهاء سبعة أعوام حتى وفاة الحاكم بأمرالله ، وكان حادثاً منقطع النظير . ولم يحدث قط فى أى مجتمع إسلامى ، بل لم يحدث فى أى عصر من عصور التاريخ أن عانى النساء مثل هذه المحنة القاسية ، وسلبن الحرية على هذا النحو الشامل

وكان مما يزيد فى صرامة القوانين الاستثنائية ، الشــدة فى تنفيذها ، وروعة العقوبات التى سنت لمخالفيها ؛ وكان السهر على تطبيقها من أهم واجبات مدير الدولة أو قائد القواد ؛ فنجد مثلاً فى السجل الصادر بتعيين « غين » قائداً للقواد ومديراً للشرطة والحسبة ، ( سنة ٤٠٢ هـ ) تنويهاً خاصاً بمراعاة تحريم النبيذ وغيره من الخمور وتتبع ذلك والتشديد فيه ، وفى تحريم الفقاع وبيعه ، وتحريم أكل الملوخيا والسمك الذى لا قشر له ، والمنع من الفرجة والملاهى كلها ، ومنع النساء من حضور الجنائز ، ومنع بيع الزبيب والعنب والعسل الخ [1] ، وكانت العقوبات تختلف بين التشهير [2] والجلد ، وتصل فى أحيان كثيرة إلى الاعدام

هــذه خلاصة وافية لما أصدر الحاكم أو أصدر فى عهده من المراسيم والأوامر الاجتماعية الاستثنائية ، ومعظمها يحمل طابع القسوة والشذوذ ؛ ولكن سنرى أنها لم تكن دون غاية ، ولم تصدر كما يبدو لأول وهلة ، عن نزعة مخبول أو هائم ، وأن كثيراً منها يحمل بالعكس طابع الطرافة والحكمة ، ويرمى إلى غايات بعيدة قد فطن اليها هذا الذهن الجرئ ، واتخذ منها مُثُلا

— ٧ —

نعرض بعد ذلك إلى طائفة أخرى من مراسيم الحاكم بأمر الله هى المراسيم الدينية ، وقد كانت كالمراسيم الاجتماعية تحمل فى كثير من الأحيان طابع الشدة والتناقض

وبدأ الحاكم بهذه المراسيم الدينية لأول عهده بالحكم أيضاً . ففى سنة ٣٩٥ هـ ، أصــدر أمره للنصارى واليهود بلبس الغيار وشد الزنار ؛ وفى سنة ٩٩ أمر بهدم بعض كنائس القاهرة ونهب ما فيها ، ونفذت الأوامر بهــدم كنيسة قمامة ( القبر المقدس ) ببيت المقدس ونهبها ، ولكن أكابر الأحبار والنصارى سعوا على ما يظهر حتى عدل عن تنفيــذ الهدم ؛ وفى العام التالى صدر

(١) ابن خلكان ج ٢ ص ١٦٦ — المقريزى ج ٤ ص ٧٢

(٢) ابن خلكان — ج ٢ ص ١٦٧ والمقريزى ج ٣ ص ٧٣ وابن الأثير ج ٩ ص ١٠٩

(١) المقريزى ج ٤ ص ٨٨

(٢) التشهير هو أن يطاف بالمذنب على حمار أو جمل وتعلق عليه كتابة بمضمون ذنبه ، وقد يكون عقوبة أصلية ؛ وقد يعقبه بعد ذلك جلد أو إعدام

مرسوم جديد بالتشديد على اليهود والنصارى فى لبس الغيار وتقلد الزنار . وفى سنة ٤٠٢ صدر مرسوم شامل ضد النصارى واليهود ، يقضى بأن يلبسوا العمائم السود ، وأن يعلق النصارى فى أعناقهم صلباناً ظاهرة من الخشب طول الواحد منها ذراع فى ذراع ووزنه خمسة أرطال ، وأن يعلق اليهود فى أعناقهم قرامى من الخشب زنتها خمسة أرطال أيضاً ، وحرم على الفريقين معاً ركوب الخيل ، وأن يكون ركوبهم الحمير والبغال بسرج من الخشب وسيور سود عاطلة من كل حلية ، وألا يستخدموا مسلماً أو يقتنوا عبداً مسلماً أو جارية مسلمة ، أو يركبوا حماراً لسكارى مسلم ، أو سفينة لملاح مسلم ، وأن يحمل النصارى الصلبان ، واليهود الأجراس فى أعناقهم عند دخول الحمام تمييزاً لهم عن المسلمين ؛ ثم أفردت لهم بعد ذلك حمامات خاصة ، وعلقت الصلبان على حمامات النصارى ، وقرامى الخشب على حمامات اليهود ؛ وطبقت هذه الأوامر والقوانين بمنتهى الصرامة فاشتد الأمر على اليهود والنصارى وساد بينهم الروع والرهبة ، وأسلم كثير منهم تجنباً لهذه المطاردة ونفى الكثير منهم خارج الديار المصرية ، وهدم كثير من الكنائس والأديار والبيع ونهبت ، وصدر بعد ذلك أمر جديد بهدم كنيسة قمامة ( القبر المقدس ) . وعانى اليهود والنصارى هذه المحنة أعواماً ، وكانت من أشد ما عانوا فى ظل الدولة الاسلامية بمصر . ثم خفت وطأة المطاردة عنهم ، وأطلقوا من بعض قيودهم ، وسمح لهم بتجديد ما درس من الكنائس والبيع ، وارتد كثير ممن أسلموا منهم إلى دينه الأول ، بيد أنهم لبثوا يعانون آثار المحنة حتى وفاة الحاكم بأمر الله [1]

ولقد كانت هذه المطاردة الصارمة للذميين من أهم ظواهر عصر الحاكم بأمر الله ؛ وكانت بلاريب خطة مقررة ، ولم تحمل فى مجموعها طابع التناقض ، ونستطيع أن نقول إنها كانت انقلاباً جوهرياً فى السياسة الفاطمية إزاء اليهود والنصارى . ذلك أن الدولة الفاطمية ، كانت منذ قيامها بمصر تؤثر سياسة التسامح الدينى ، وتذهب فى هذا التسامح إلى أبعد مدى ، فتصطفى اليهود والنصارى ، وتوليهم مناصب الثقة والنفوذ ، وكان بين وزرائها كثير من اليهود أو النصارى مثل الوزير يعقوب بن كلس وزير المعز ، ثم ولده العزيز ، فقد كان يهودياً ثم أسلم ، وكان أعظم وزراء الدولة الفاطمية ؛ وعيسى بن نسطورس النصرانى ، ومنشا اليهودى ، وزيرا العزيز بالله ؛ وتولى الحكم ثلاثة من الوزراء النصارى فى الفترة الأولى من عصر الحاكم ذاته ، هم الرئيس فهد بن ابراهيم ، وابن عبدون ، وزرعة بن عيسى بن نسطورس ، . وكان النصارى واليهود يتمتعون قبل عصر الحاكم بكثير من الحرية والتسامح ، ويؤذن لهم ببناء الكنائس والأديار والبيع . ولم يشذ الحاكم عن هذه السياسة لأول عهده ، وكان ذلك راجعاً إلى نفوذ الوزراء النصارى ، وربما إلى نفوذ أمه النصرانية وأخته ست الملك ، وقد كانت تؤثر سياسة أبيها العزيز فى الرفق بالذميين ؛ ولكن الحاكم انقلب فجأة إلى سياسة المطاردة الدينية ، وأبدى فى تطبيقها منتهى الغلو والتطرف ، بيد أنا سنرى أن هذه السياسة ترجع أيضاً إلى بواعث لها خطرها وقيمتها

(١) راجع ابن خلكان . ج ٢ ص ١٦٦ — والمقريزى ج ٤ ص ٧١ و ٧٢ و ٧٣ — والنجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٧٧ و ١٧٨

للبحث بقية

محمد عبد الله عنان
المحامى


لجنة التأليف والترجمة والنشر

## كتاب الطبيعة لأرسطو

أتمت لجنة التأليف طبع كتاب الطبيعة « لأرسطو » ترجمة الأستاذ الكبير « أحمد لطفى السيد بك »

وبه مقدمة بديعة للأستاذ « سانتهلير »

وقد طبع فى مطبعة دار الكتب على ورق جميل ويقع فى نحو ٤٥٠ صفحة من القطع الأكبر

وبهذا يكون ما أخرجه الأستاذ من كتب « أرسطو » ونشرته اللجنة ما يأتى :

| | ثمنه |
|---|---|
| كتاب الأخلاق لأرسطو فى جزءين | ١٠٠ مـ |
| الكون والفساد « فى جزء « | ٤٠ |
| الطبيعة « « « | ٥٠ |

( وتطلب من لجنة التأليف ومن المكاتب الشهيرة )